مركز البحرين للدراسات والبحوث
BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES & RESEARCH

ورقة " المرأة والاقتصاد"

مشاركة المرأة البحرينية في قوة العمل والاقتصاد الوطني : فرص جديدة أم أعباء وتحديات إضافية

إعداد
الدكتور عبدالله محمد الصادق

ورقة مقدمة إلى :
المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية " ست سنوات"
بعد القمة الأولى للمرأة : الانجازات والتحديات"

يوليو ٢٠٠٦م

المحتويـــــــــــــات

1. مقدمة.

2. المرأة البحرينية، سوق العمل، والاقتصاد الوطني.

3. المرأة البحرينية في قوة العمل.

4. محددات مشاركة المرأة البحرينية في قوة العمل.

1.4 المرأة و التعليم.

2.4 المرأة والخصوبة.

5. المرأة البحرينية والسياسات القانونية التنموية الجديدة .

مقدمة:

شكّل التزايد المتعاظم لمشاركة المرأة في قوة العمل في الدول الصناعية المتقدمة والدول حديثة التصنيع وكذلك الدول النامية الأخرى أهم التغيرات الهامة التي حدثت في هيكل قوة العمل خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

وفي ضوء ذلك، فإن العديد من النساء في بلدان العالم المتقدمة يقضين الآن قليلاً من الوقت خارج أعمالهن أو وظائفهن لإنجاب وتربية الأولاد، كما وأصبحت المهارات المرتبطة بسوق العمل تزداد أهمية وقيمة بشكل متزايد عند المرأة. وكذلك يمكن القول بأن المرأة استطاعت أن تتحول من مجالات العمل النسوية التقليدية وأصبحت تتواجد حالياً في مجالات عمل جديدة مثل التخصصات الطبية، والهندسية، القانون، علوم الطبيعة والكمبيوتر التي تتميز بمكانة متقدمة في قوة العمل وأجور عالية.

وضمن هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن فرص العمل للمرأة ودخولها المهن ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية العالية تطورت بشكل بطئ في الفترات التاريخية الماضية، ولكن ازدادت وتيرتها بشكل كبير في أواخر السبعينات. فلقد حققت دخول المرأة العاملة دوام كامل إلى دخول الرجل دوام كامل ارتفاعاً ملحوظاً منذ 1979

مقارنة بأية فترة سابقة في التاريخ(Becker, 1993) . وأصبحت المرأة بالتالي تحتل مواقع مرموقة في العديد من الوظائف عالية المهارة.

ويبقى السؤال الهام الذي يطرح نفسه ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التطور الكبير في مكانة المرأة وتزايد مشاركتها في قوة العمل؟. لابد من الإشارة إلى أن الإجابة على هذا السؤال تثير الكثير من الجدل ولكن لابد من القول بأن أهم هذه الأسباب ترجع إلى ما يلي: الدور المتزايد لمؤسسات المجتمع المدني والتي ساهمت ولاشك في إيجاد فرص عمل للمرأة. أما السبب الآخر الذي يكتسب أهمية أكبر ويشكل محور هذه الورقة فيتمثل في الدور أو العامل الاقتصادي. ويتمثل هذا الدور أو العامل الاقتصادي في التأكيد بأن تقدم المرأة بشكل أساسي حدث بسبب تزايد ارتباطها بقوة العمل. إضافة إلى ذلك، فإن التطور الكبير في مكانة المرأة ومشاركتها المتزايدة في قوة العمل تم تحفيزه وتشجيعه وتعزيزه بتضافر عوامل أخرى عديدة منها: التراجع الكبير في معدلات الخصوبة، الزيادة الكبيرة في حالات الطلاق، التراكم المستمر لرأس المال البشرى وخاصة التعليم، والأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات(Becker,1993) .

وفي ضوء ما تقدم أعلاه، يبقي السؤال المهم هو ما هي إمكانيات المرأة البحرينية وما مدى مشاركتها الفعالة في الاقتصاد الوطني والمجتمع. ويترتب الإجابة على هذا السؤال مناقشة التغيرات السريعة في مكانة المرأة ضمن سياق التنمية الاقتصادية -

الاجتماعية "Socioeconomic Development". كما أن أية مناقشة علمية لهذه التغيرات في مكانة المرأة لابد أن تأخذ في الاعتبار التغيرات في الأهمية النسبية للمرأة في قوة العمل والاقتصاد الوطني ، والتعرف على المحددات الأساسية لمشاركة المرأة في قوة العمل وبالتالي اندماجها في الاقتصاد البحريني.

وضمن هذا السياق، لابد من مناقشة التساؤل الذي يطرح دائماً ضمن خصوصيات أسواق العمل الخليجي والمتمثل في إمكانية أن تساهم المرأة العربية الخليجية في دول مجلس التعاون في تخفيف الاختلالات التي تعاني منها أسواق العمل في دول المجلس وذلك عبر إحلالها مكان العمالة الأجنبية. أما المسألة الأخرى التي أود توضيحها هي أن دراسة التغيرات في دور المرأة في المجتمع البحريني يمكن أن يشكل نموذجاً مستقبلياً يسمح بالتنبؤ للتغيرات التي يمكن أن تحدث في أماكن أخرى من دول المنطقة. وربما الأمر الذي يدعونا إلى الأخذ بهذا القول لا يرجع بالضرورة إلى كون البحرين دولة عربية نموذجية فيما يتعلق بدور المرأة ومكانتها في المجتمع ولكن يرجع بالأساس إلى الدور أو العامل الاقتصادي الذي فرضته عوامل صغر المساحة، ومحدودية الإنتاج النفطي، وضآلة الثروات المعدنية الأخرى مما أدى إلى إيجاد ضغوط وتحديات تجاه ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية و تسريع النمو في القطاع غير النفطي وخاصة

قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات وما ارتبط بذلك من تغييرات في دور المرأة البحرينية.

المرأة البحرينية، سوق العمل، والاقتصاد الوطني:

ارتبط تاريخ الاقتصاد الحديث في البحرين بالتحول الاقتصادي الكبير الذي حمله تدفق النفط منذ الثلاثينات من هذا القرن. ولقد كانت المناشط الاقتصادية التي اعتمد عليها سكان البحرين في معاشهم وعملهم قبل ذلك التاريخ مرتبطة بالموقع الجغرافي والظروف الايكولوجية والتي تركزت في قطاع صناعة الغوص والزراعة والتجارة.

ولقد شاركت المرأة البحرينية مع الرجل في النشاط الاقتصادي في فترة ما قبل النفط . فلقد تحملت مسئولية الأسرة بمفردها لمدة أربعة شهور في السنة أثناء موسم الغوص . كما وساهمت في تعزيز دخل العائلة عن طريق نقل المياه ، وصيد الأسماك ، وتربية الدواجن ، بالإضافة إلى العمل في الأنشطة التقليدية الأخرى . فلقد قام عدد من النساء بتقديم خدماتهن للمنازل فكانت الدلالة (البائعة المتجولة) ، والعجافة (الصالون المتنقل) ، والقابلة ، والمسادة (المدلكة) . ومع تدهور تجارة اللؤلؤ

وانحسارها سجلت المرأة البحرينية أروع الأمثلة في مساندة الرجل على ضنك العيش وقسوة الحياة (الزياني ، أفنان) .

ولقد لعب النفط دوراً كبيراً في إحداث تغيير شامل وتحول هيكلي تاريخي في البنية الاقتصادية لم يشهد الاقتصاد البحريني أو بقية الاقتصادات الخليجية أي تغير أو تحول هيكلي مماثل له منذ ذلك الوقت وطوال القرن الماضي. وربما يشهد القرن الواحد والعشرين التحول الهيكلي الجديد مع تزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات والعولمة الاقتصادية. وارتبطت وتيرة التغيير وحجمه بزيادة صادرات النفط وعائداته. وعلى الرغم من أن إنتاج البحرين من النفط لم يرتفع بشكل ملحوظ إلا أن الاقتصاد البحريني قد استفاد كثيراً من الانتعاش الاقتصادي الذي حدث في أوائل الخمسينات في المنطقة، نتيجة للاكتشافات الكبيرة للنفط في دول المنطقة وتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وعن طريق تجارة الترانزيت وانتعاش قطاع الخدمات. ولقد ارتبط الانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة بخطى واسعة على صعيد تحديث البنى الإدارية والاجتماعية. وكذلك أعطى دفعة في توسيع مشاركة المرأة في التعليم والنشاط الاقتصادي. فلقد استطاعت المرأة مع نهاية الستينات دخول قطاعات اقتصادية خدمية رئيسة تمثلت في قطاعات التعليم، والخدمات الطبية، وأعمال السكرتارية.

ويلاحظ أن الاقتصاد البحريني شهد تغير هيكلي ملموس منذ منتصف السبعينات حيث ساهمت الإيرادات النفطية الناشئة عن ارتفاع أسعار النفط والتي تضاعفت خمس مرات خلال الفترة 1973-1981 أي من 71.7 مليون دينار بحريني عام 1971 إلى 391.4 مليون دينار بحريني في عام 1981 (أسعار عام 1980) إلى تعاظم مستوى النشاط الاقتصادي للدولة (الصادق،1990).

ولقد وظفت الدولة جزءاً كبيراً من هذه الإيرادات في تشييد بنية تحتية متطورة والدخول في شراكة اقتصادية مع مستثمرين إقليميين ودوليين في إنشاء مشروعات صناعية مشتركة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع النفط والغاز الطبيعي.

وتزامنت هذه الفترة النفطية المزدهرة مع قيام الحكومة تبني تشريعات اقتصادية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال الخدمات المصرفية والمالية. وفي ضوء ذلك، ازدهرت الخدمات المالية الخارجية " الاوفشور" في القطاع المصرفي والتأمين وأصبحت البحرين منذ عام 1980 مركزاً مالياً إقليميا في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أدت زيادة الإنفاق الاستثماري العام والخاص والنمو السريع لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى زيادة نسبة العمالة الأجنبية في سوق العمل البحريني التي كانت تمثل أكثر من نصف إجمالي العمالة في أوائل الثمانينات والتي استمرت في النمو حتى بلغت في حدود ثلثي إجمالي العمالة في التسعينات، كما في سائر أسواق العمل الخليجية.

ويمثل السكان الرجال 50.4٪ من السكان البحرينيين، و 69٪ من السكان غير البحرينيين في آخر تعداد سكاني لعام 2001م. وتمثل النسبة الأخيرة هيمنة الرجال على العمالة الأجنبية. ويمثل الرجال 78٪ من قوة العمل الكلية في نفس الفترة. وعلى الرغم من ذلك، يبقى القول بأن التطور الأساسي في سوق العمل خلال الخمس والعشرين سنة الماضية يتمثل في زيادة عدد النساء العاملات البحرينيات بأجر في قوة العمل.

المرأة البحرينية في قوة العمل:

يتفق معظم الباحثين في اقتصاديات سوق العمل بأن معدل مشاركة المرأة في قوة العمل يعتبر مؤشراً رئيسياً على مكانة المرأة في المجتمع، مع ملاحظة بأن البعض الآخر من الباحثين في موضوع المرأة يعتقد بأن مشاركة المرأة في قوة العمل يمثل مؤشر حداثة Modernity ولا يعكس بالضرورة المكانة الفعلية للمرأة في المجتمع، حيث أن المسألة الأخيرة مرتبطة بالتغيرات على المستويات الاجتماعية والقانونية (Buvinic,1976). ولكن يبقى القول أن تطور هذا المؤشر يعكس إلى حد كبير التغيرات في دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية. وعليه، فإن معرفة ديناميكية هذا الدور يشكل عنصراً هاماً في تخطيط السياسة السكانية وخاصة في الدول النامية.

يشير الجدول رقم (1) حول مشاركة المرأة البحرينية في قوة العمل إلى أن حصة المرأة في إجمالي قوة العمل مازالت متدنية رغم إنها ظلت تتصاعد على مدار العقدين الماضيين. فمعدل مشاركة المرأة في قوة العمل كان لا يتجاوز 5٪ حتى عام 1971، وإرتفع بعد ذلك إلى 14٪ في عام 1981، ومن ثم إلى 27.1٪ و 29٪ في عامي 2001م و 2004 على التوالي . وإذا تم أخذ معدل البطالة بين النساء البحرينيات بعين الاعتبار، فإن نسبة العاملات بالفعل ستكون أقل من النسبة المذكورة، حيث بلغت 20.7٪ في عام 2001.

جدول رقم (1)
معدلات مشاركة قوة العمل حسب الجنسية
بين الإناث عمر (15) سنة فاكثر

السنة	معدل مشاركة قوة العمل			معدل مشاركة قوة العمل النسائية ٪		
	بحريني	غير بحريني	المجموع	بحريني	غير بحريني	المجموع
1959	45.6	77.1	53.2	3.0	8.3	3.6
1965	42.3	79.0	52.3	2.7	16.3	4.7
1971	43.0	78.8	51.7	4.3	20.7	6.6
1981	46.5	85.7	62.9	14.3	36.9	19.4
1991	49.2	87.3	66.6	18.7	55.3	29.6
2001	49.4	85.6	65.7	27.1	57.4	37.0
2004*	49.0	82.0	64.0	29.0	53.0	37.0

المصدر: المجموعة الإحصائية .إعداد مختلفة. الجهاز المركزي للإحصاء. دولة البحرين.

Bahrain Census of Population and Housing 1981: Trends and Prospects. Directorate of statistics.

- تقديرات مسح قوة العمل ديسمبر 2004 .

ومما تجدر الإشارة إليه بأن المناقشة حول مدى مشاركة المرأة في قوة العمل النسوية اقتصرت على الجانب الكمي في الموضوع. وتبقى الأسئلة التي تتعلق بالجانب الكيفي تطرح نفسها: ما هي فرص العمل المتاحة للمرأة في الاقتصاد البحريني؟ وما هي المهن التي تتركز فيها قوة العمل النسوية؟ وبالتالي ما هي مستويات الدخول التي تحققها المرأة العاملة البحرينية؟. وسوف تشكل الإجابات على هذه الأسئلة المكاسب التي ستحققها المرأة مما سيعزز من مكانتها في المجتمع أو مقدار الأعباء التي ستتحملها والذي يعني بشكل آخر حجم التحديات الملقاة على عاتق المرأة العاملة البحرينية. لقد كان أكثر من نصف النساء البحرينيات يعملن في القطاع الحكومي خلال التسعينيات وتركزت المرأة في هذا القطاع في وزارتي التربية والتعليم والصحة، حيث استوعبت وزارة التعليم 58.7٪ ووزارة الصحة 24.9٪ من إجمالي الموظفات البحرينيات في الجهاز الحكومي في عام 2003 حسب ما هو موضح في جدول رقم (3). وتوحي الاتجاهات الحالية للتوظيف في القطاع الحكومي إلى أن التوظيف في

مجال الصحة والتعليم قد اقترب من مستوى التشبع. وعليه فإن الفترة الراهنة القادمة ستشهد تراجعاً في الطلب التقليدي على قوة عمل المرأة في هذه المهن التي يطلق عليها عادة بالمهن سريعة الضمور High Atrophy Occupations. وسيترتب على ذلك، أن غالبية الفرص المتاحة للمرأة في الفترة القادمة ستكون بالقطاع الخاص سواء في القطاع المنظم formal sector أو القطاع غير المنظم informal sector أو في المهن التي يطلق عليها بالمهن قليلة الضمور Low Atrophy Occupations.

أما المسألة الأخرى الهامة المتعلقة بمشاركة المرأة في قوة العمل فهي مستوى الأجر الذي تحصل عليه والذي يشكل مستواه عاملاً هاماً في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع بالإضافة إلى دوره في تحسين مستوى معيشة العائلة المرتبطة بها وكذلك أهميته كحافز في زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب.

جدول رقم (2)

تطور تشغيل المراة البحرينية في القطاع الحكومي

في السنوات 1991-2003

عدد

السنة	التربية و التعليم	الصحة	الوزارات الأخرى	المجموع
1991	4,052	1,809	1,639	7,500
1992	4,327	1,862	1,679	7,866
1993	4,660	1,872	1,720	8,252
1994	4,943	1,922	1,738	8,603
1995	5,213	2007	1,773	8,993
1996	5,394	2,114	1,964	9,472
1997	5,595	2,293	2,028	9,916
2002	7,587	3,241	1,931	12,759
2003	7,997	3,392	2230	13,619

المصدر: المجموعة الإحصائية. أعداد مختلفة. الجهاز المركزي للإحصاء. دولة البحرين.

يبين الجدول رقم (3) تراجع متوسط أجر المرأة البحرينية مقارنة بمتوسط أجر الرجل البحريني وعلى نحو متواصل منذ عام 1988. ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى نمو مشاركة المرأة في سوق العمل وتزايد دخولها في مهن غير تقليدية بالنسبة لها وذات أجور منخفضة.

ويوضح الجدول نفسه أن هذا التحول في أجور الإناث البحرينيات يشكل توجه عام وليس بحدث عابر فقد استمر هذا النمط طوال السلسلة الزمنية التي وصلت إلى أكثر من عشر سنوات.

جدول رقم (3)

نسبة متوسط أجر المرأة البحرينية إلى متوسط أجر الرجل البحريني في القطاع الخاص 1988-1998

%

السنة	نسبة متوسط أجر المرأة البحرينية إلى متوسط أجر الرجل البحريني في القطاع الخاص 1988-2003
1988	89.7
1989	84.3
1990	85.4
1991	83.9
1992	83.7
1994	75.6
1995	76.8
1996	74.8
1997	74.6
1998	72.5
2001	64.7
2002	63.6
2003	66.7

المصدر : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

المرأة البحرينية والتعليم :

إذا كان هناك صفة أو خاصية يمكن أن تصف المجتمع البحريني فهي حب وشغف أبناءه وبناته للتعلم والتعليم. يرجع التعليم النظامي النسوي في البحرين إلى عام 1928 – 1929 حيث تأسست أول مدرسة حكومية للبنات في مدينة المحرق. ويؤرخ أحد الدارسيين في تاريخ البحرين بداية التعليم النظامي النسوى إلى عام 1905 حيث تم تأسيس أول مدرسة للبنات على يد الإرسالية الأمريكية.* ومما يجدر الإشارة إليه أنه قد ابتعث ثلاث طالبات متفوقات من خريجات المدارس في البحرين إلى كلية بريطانية في بيروت وذلك قبل بضع سنوات من نشوب الحرب العالمية الثانية. ولقد وصل عدد الطالبات في عام 1930/1929 إلى 104 طالبة ارتفع إلى 1167 طالبة في عام 1944 والى 4591 طالبة في عام 1957. ولقد اقتصر تعليم الفتاة البحرينية حتى بداية الخمسينات على مستوى التعليم الابتدائي. أما مرحلة التطور في تعليم الفتاة البحرينية فقد بدأت منذ عام 1960

* كان عدد طالباتها خمسين طالبة وكان متوسط الحضور اربع عشرة طالبة في السنة، أى أن كثيراً من الطالبات كن يتغيبن لسبب او لاخر ومن المدرسات الاوائل السيدة ديكستراثم حلت محلها فان لوتون ورجيني سكارفيلد وكيت اولكوت. انظر د.علي أباحسين. صفحات من تاريخ تعليم المرأة في البحرين بين 1905–1961م. مجلة الوثيقة.يناير 1989م.

عندما بدأ الاهتمام بالتطوير الكمي والنوعي للتعليم حيث اتسم تعليم الفتاة البحرينية في البلاد بالتطور والتوسع في جميع المراحل التعليمية.**

ويشير الجدول رقم (4) إلى نسبة السكان 15 سنة فأكثر، والذين انهوا المراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية، بالإضافة الى الذين لم ينهوا التعليم الابتدائي ولكنهم يجيدون القراءة والكتابة كحد أدنى. وتمثل فئة الذين يجيدون القراءة والكتابة كحد أدنى رأس المال البشري الأولى، بينما يمكن تصنيف فئة الذين يحملون بكالوريوس فأكثر رأس المال البشري المتقدم. ويشير الجدول نفسه الى أن معدلات النمو السنوي في التحصيل التعليمي للسكان البحرينيين للفترة 1991-2001 كالتالي: 1.8٪ للابتدائي فأكثر، 2.3٪ ثانوي فأكثر، 4.5٪ بكالوريوس فأكثر. كما يبين الجدول بإن معدلات النمو السنوية للتحصيل الجامعي للسكان البحرينيين الإناث (5.8٪) أسرع من السكان البحرينيين الذكور (3.6٪). وعليه، إذا افترضنا استمرار تلك المعدلات للسكان البحرينيين الذكور والإناث، فإن التحصيل الجامعي للإناث سيفوق مثيله للذكور في عام 2006. كما يشير الجدول الى تراجع نسبة الأميين بشكل ملحوظ من 21٪ عام 1991 الى 12.2٪ في عام 2001. ويمكن إرجاع ذلك الى انتشار الوعي في المجتمع، وشعور أفراد المجتمع بأهمية الخروج من ظلام الأمية.

** تم قيام مديرية التربية والتعليم في أوائل الستينات، وتحولت الى وزارة التربية والتعليم منذ اوائل السبعينات . كما تم افتتاح معهد عالي للمعلمات باواخر الستينات، بجانب افتتاح كلية الخليج الصناعية. ومن ثم تم افتتاح كلية جامعية للعلوم والاداب والتربية في اواخر السبعينات تحولت فيما بعد الى جامعة البحرين . انظر مريم السليطي . تطور نظم تعليم الفتاة في دولة البحرين. وزارة التربية والتعليم 1988.

ويجدر بالإشارة أن بيانات الجدول تشير الى أن معدلات النمو للتحصيل بكالوريوس فأكثر أعلى من معدلات النمو للمراحل التعليمية السابقة. وأخذاً بعين الاعتبار استمرار نمط معدلات النمو المذكور، فإنه من المتوقع أن يؤدى ذلك الى ضغوط على ميزانية الدولة لزيادة الموارد المخصصة للتعليم الجامعي. وعليه يبدو، أن هناك أهمية لزيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي لتواكب معدلات النمو العالية للتحصيل الجامعي. إضافة إلى ذلك، فإن أهمية التحصيل الجامعي أصبحت تتعاظم أهميته من أجل إيجاد عمالة وطنية ماهرة تستطيع أن تواكب التحول العالمي في الهياكل الاقتصادية من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة والمعلومات.

جدول رقم (4)

التحصيل التعليمي كنسبة مئوية من السكان (15 سنة فاكثر) 1991-2001

البيان	القراءة والكتابة فاكثر	ابتدائي فاكثر	إعدادي فاكثر	ثانوي فاكثر	بكالوريوس فاكثر
السكان البحرينيون الذكور					
1991	86.7	75.4	59.8	38.2	7.1
2001	92.5	86.4	72.0	47.9	10.1
السكان البحرينيون الإناث					
1991	71.3	60.8	49.8	32.1	5.2
2001	83.0	76.2	66.0	46.8	9.1

البيان	القراءة والكتابة فاكثر	ابتدائي فاكثر	إعدادي فاكثر	ثانوي فاكثر	بكالوريوس فاكثر
إجمالي السكان البحرينيين					
1991	79.0	68.1	54.8	35.1	6.2
2001	87.8	81.3	69.0	47.4	9.6

المصدر: التعداد السكاني 1991 و 2001.

تشير نظرية رأس المال البشري إلى أهمية التعليم في زيادة دخول الأفراد ورفع إنتاجيتهم. ومن المفيد الإشارة إلى أن النظرة البديلة تنفي المقولة بأن التعليم يؤدى إلى تحسين الإنتاجية وتشير إلى أن التعليم يؤكد أهمية مفهوم المؤهلات Credentialism. بمعنى آخر، فإن الدرجات العلمية والتعليم يتمثل دورهما الأساسيين في نقل المعلومات عن القدرات الكامنة والصفات في الأفراد. وعليه، فإن الخريجين من الجامعات يكونون أفضل من خريجي الثانوية ليس لأن التعليم الجامعي يرفع من إنتاجيتهم ولكن بحكم أن الطلاب الأكثر إنتاجية هم الذين يذهبون إلى الجامعات. وعلى كل حال، فإن واقع التطور الذي يحدث على الصعيد العالمي يشير إلى أن التعليم الجامعي ينتشر بشكل واسع في جميع دول العالم مما يؤكد على وجود الإدراك لدى جهات الطلب والعرض على التعليم بأن المعرفة الإضافية

الذي يحصل عليها الأفراد في التعليم الجامعي أصبحت مهمة في مرحلة التقدم التقني. إضافة إلى ذلك، فإن العولمة الاقتصادية ستعمل على تهميش هذه النظرية على أساس أن العمالة غيّر الماهرة هم العمالة الذين سيكونون أقل حظاً في المجتمع في القرن الواحد والعشرين.

وعودة إلى سؤالنا الأساسي: هل التعليم ساهم في تطوير مشاركة المرأة البحرينية في قوة العمل. وهل ساهم التغيير في مستوى تعليمها في تعزيز مكانتها في قوة العمل؟ يشير أحد الدارسين لموضوع المرأة في منطقة الخليج العربي " بأن التعليم والعمل هما أهم عنصرين ساهما في تغيير وضع المرأة في الخليج العربي. ولقد جاء التعليم قبل العمل بفترة طويلة ولكن العنصرين مترابطان. فبدون التعليم لم يكن بالمستطاع أن تدخل المرأة ميدان العمل الحديث كما أن التعليم هو العامل المهم الذي غيّر من قيم الناس ومواقفهم الاجتماعية" (تقي ، 1977).

يوضح الجدول رقم (5) بأن النسب الكبرى من حملة المؤهلات ما فوق الثانوية في عام 2001 تتركز في الفئة العمرية 25-34 ، وبعد ذلك في الفئة العمرية التالية 35-

44 (في حالة البكالوريوس وأعلى) ، ومن ثم في الفئة العمرية الأولى 15-24(في حالة ما فوق الثانوية) . وفي المقابل فإن الإحصائيات تشير إلى أن مشاركة المرأة في قوة العمل تتركز في هذه الفئات العمرية وعليه، يمكن القول بأن مشاركة المرأة البحرينية في قوة العمل تزداد كلما ارتفع التحصيل العلمي لها.

جدول رقم (5)

السكان البحرينيات 15 سنة فاكثر حسب فئات السن

واعلى مؤهل علمي 2001

السنة	المجموع	24-15	34-25	44-35	54-45	65-54	65 -
أمي	21885	1.2	3.8	17.1	21.2	26.8	29.8
ابتدائي فما أقل وأعلى	46478	43.9	15.3	22.2	11.7	4.8	2.1
ثانوي	42177	39.2	33.8	20.8	5.5	0.6	0.1
فوق الثانوي	6199	29.3	36.1	25.0	8.6	0.9	0.2
بكالوريوس وأعلى	11748	10.2	43.9	32.7	12.0	1.0	0.2
المجموع	128,487	31.3	23.0	22.0	11.2	6.6	5.9

المصدر : تعداد السكان 2001. الجهاز المركزي للإحصاء. دولة البحرين.

المرأة البحرينية والخصوبة:

تلعب قرارات الأفراد تجاه الخصوبة دوراً رئيساً في تحديد عرض العمل على الأمد البعيد. ويرجع التحليل الاقتصادي للخصوبة، إلى الكتابات الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي. فلقد أشار الاقتصادي المعروف توماس مالثوس Thomas Malthus في مقالته المشهورة في 1798 إلى أن هناك علاقة موجبة بين الدخل والخصوبة. فعندما يزداد دخل الأفراد يؤدى الأمر إلى الزيادة في الخصوبة بينما الانخفاض في الدخل يؤدى إلى خفض الخصوبة. وبالنظرة الاقتصادية الحديثة، فإن مالثوس يعتبر الأطفال سلعة اعتيادية normal good كلما ازداد الدخل ازداد الطلب عليها.

ولكن ينبغي القول بأن نموذج مالثوس للخصوبة فشل في التنبؤ بما يحدث فعلياً لسلوك الخصوبة في الاقتصاد الحديث. فالحقائق التاريخية تشير إلى أنه إذا زاد متوسط دخل الفرد فإن معدلات الخصوبة لا ترتفع بل تتراجع. وبالتالي فإن حجم العائلات بدلاً أن يكون كبيراً - كما يتنبأ نموذج مالثوس - يصبح صغيراً في الدول الغنية. وعليه أضطر الفكر الاقتصادي إلى إهمال موضوع الخصوبة في النماذج الاقتصادية حتى الستينات عند ما بدأ ينشر الاقتصادي الأمريكي Gary

Becker – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1992 – مقالاته العلمية حول اقتصاديات الخصوبة وأوضح بأن الخصوبة لا تتجاوب فقط مع التغيرات في الدخل ولكن مع التغيرات في الأسعار. وعليه، يمكن القول بأن الطريقة المالثوسية تهمل مسألة أن الوقت الذي يقضى عند تربية الطفل يصبح أكثر تكلفة عندما يكون الاقتصاد أكثر إنتاجية. فكلما ارتفعت قيمة الوقت فإنه بالتالي ترتفع تكلفة الطفل وينخفض الطلب على العائلة الكبيرة. كما أنها تفشل في الأخذ في عين الاعتبار بأنه كلما ازدادت أهمية التعليم والتدريب في الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع فإن الأباء والأمهات يميلون إلى الاستثمار بشكل أكثر في مهارات أطفالهم مما يؤدي إلى زيادة تكلفة العائلة الكبيرة. وفي ضوء ذلك، يمكن الحديث أن الزيادة المتعاظمة في قيمة الوقت وزيادة التأكيد على الاستثمار في رأس المال البشري يفسر تراجع الخصوبة عندما يبدأ الاقتصاد المعين في دخول مرحلة الإقلاع الاقتصادي Take off. فعلى سبيل المثال انخفض معدل الخصوبة الكلي في سنغافورة إلى حدود النصف في الفترة من 1960 – 1965 إلى 1970-1975، أي من 4.9 في الفترة الأولى إلى 2.6 في الفترة الثانية. كما يمكن الحديث بالمثل عن الدول الأخرى في شرق آسيا مثل

كوريا التي انخفض فيها معدل الخصوبة الكلي من 5.4 في الفترة 65-1960 إلى 2.4 في الفترة 1980-1985 (Goh,1998).

ويشير الجدول رقم (6) إلى تراجع معدل الخصوبة الكلي وعلى نحو متواصل منذ النصف الأول في الستينات. فلقد انخفض معدل الخصوبة الكلي من 6.9 في الفترة 1965-1971 إلى 3.5 في الفترة 1986-1991. أي أن مقدار الانخفاض بلغ النصف تقريباً في فترة تقدر بعشرين سنة. وفي المقابل، فإن هذا الانخفاض الذي بلغ النصف ارتبط بزيادة تصل إلى أربع مرات فيما يتعلق بمشاركة المرأة في قوة العمل. وعليه، يمكن القول بأنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في مشاركة المرأة في قوة العمل في المستقبل مزيد من الانخفاض في معدل الخصوبة الكلي للمرأة البحرينية.

جدول رقم (6)
معدل الخصوبة الكلي ومشاركة قوة العمل النسوية

السنة	معدل الخصوبة الكلي	قوة العمل النسوية في نهاية الفترة	نسبة قوة العمل النسوية إلى إجمالي قوة العمل البحرينية في نهاية الفترة	نسبة مشاركة قوة العمل النسوية في نهاية الفترة
1960-1955	6.97	⋆957	⋆3.2	3.0
1965-1960	7.17	995	3.2	

السنة	معدل الخصوبة الكلي	قوة العمل النسوية في نهاية الفترة	نسبة قوة العمل النسوية إلى إجمالي قوة العمل البحرينية في نهاية الفترة	نسبة مشاركة قوة العمل النسوية في نهاية الفترة
1971-1965	6.9	1843	4.9	4.3
1981-1976	5.2	9250	15.1	14.3
1991-1986	3.5	17544	19.4	18.7
1996-1991	3.6	20044 **	19.4	18.4
2001-1996	3.3	32,725	26.1	27.1

- عام 1959.

المصدر: المجموعة الإحصائية.إعداد مختلفة. الجهاز المركزي للإحصاء.

** تقديرات

المرأة البحرينية والسياسات القانونية التنموية الجديدة :

أوضحت مناقشة مكانة المرأة في المجتمع البحريني وخاصة مشاركة المرأة في قوة العمل الى أن الدور التقليدي للمرأة البحرينية شهد تحولاً هيكلياً واضحاً منذ منتصف السبعينات . فلقد أدى انخفاض معدل الخصوبة الكلي ونمو التحصيل التعليمي للمرأة الى زيادة مشاركة المرأة في العمل . وضمن هذا السياق ، يمكن القول بأن مشاركة المرأة لم تقتصر على كونها عاملة بأجر في سوق العمل ولكن أصبحت تدخل العديد من المجالات الاقتصادية كمستثمرة وكرائدة أعمال "entrepreneur" فعلى سبيل المثال ، تشير بيانات عضوية غرفة تجارة وصناعة البحرين إلى أن عدد النساء اللاتي يحملن العضوية يصل إلى 1145 إمرأة وذلك بواقع 15٪ من إجمالي العضوية لعام 2003م . (الزياني ، أفنان) .

ويبقى القول بأن الدولة سعت في السنوات القليلة الماضية ، وخاصة منذ تدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى استحداث حزمة من السياسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي هدفت إلى تعزيز الدور التنموي للمرأة البحرينية والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها .

فعلي الصعيد التشريعي ، حرص ميثاق العمل الوطني على تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة ، حيث نص في الفصل الأول على أن المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس . كما أكد على دعم الدولة لحقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة لحماية الأسرة وأفرادها . وكفل توفير فرص العمل لكل مواطن ، والتمتع بحق المشاركة في الشئون العامة والحقوق السياسية رجالاً ونساءً في البلاد بدءً بالحق الانتخابي والترشيح .

كما ونص دستور مملكة البحرين لعام 2002 في الفقرة (ب) من المادة الخامسة على أن "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية" .

ويكفل قانون العمل الصادر بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1976 والقوانين المعدلة المساواة بين المرأة والرجل في تعريف الموظف والمساواة في الأجر . وقد أقر قانون العمل بعض الحقوق للمرأة من أجل مساعدتها على التوفيق بين واجباتها الأسرية

ومسؤوليات العمل عند خروجها له ، مثل : إجازة الأمومة ، ساعة الرضاعة ، الإجازة بدون راتب لرعاية الطفل . إضافة إلى ذلك فإنه لا يتم توظيف المرأة في المهن الخطرة والمضرة بالصحة أو الليلية طبقاً لمواثيق العمل الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين .

وبالمثل فإن قانون الشركات الصادر بالمرسوم رقم (21) لسنة 2001 لم يفرق بين الجنسين في تأسيس والاشتراك في تأسيس الشركات التجارية وتولي مناصبها الإدارية .

وضمن هذا السياق ، تم تأسيس المجلس الأعلى للمرأة في أغسطس 2001م وهو الجهة الرسمية المعتمدة في كل ما يتعلق بشئون المرأة يتبع مباشرة صاحب الجلالة الملك .

وقد سعى المجلس الأعلى للمرأة إلى إصدار العديد من التوصيات التي تهدف الى تقليص فجوة التمييز بين الجنسين بما يتناسب مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة وخاصة إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة كما وعمل المجلس الأعلى بشكل حثيث على تنفيذ تعهدات المملكة التي وردت في التقرير الوطني للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (بيجين +5) يونيو 2000 وإستناداً على خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة والأهداف الإنمائية للألفية . وضمن هذا السياق ، أصدر المجلس الأعلى للمرأة

الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة التي بدورها حددت أهدافها الاقتصادية كالتالي :

1. صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية للمرأة العاملة .
2. وضع برامج إنمائية وتدبيرية للمرأة وتمكينها في المجال الاقتصادي .
3. العمل على توفير الضمان الاجتماعي العادل والمنصف للمسئولية الإنتاجية المتعددة للمرأة .
4. صياغة برامج بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمؤسسات المالية والائتمانية الإقليمية والدولية لتحسين فرص الإنتاج عند المرأة وتوسيع دخلها .

المراجع العربية

(1) أبا حسين ، علي (1989) صفحات من تاريخ تعليم المرأة في البحرين بين 1905-1961، مجلة الوثيقة ، يناير.

(2)السليطي، مريم (1988)، تطور نظم تعليم الفتاة في دولة البحرين. وزارة التربية والتعليم.

(3) الجهاز المركزي للاحصاء. المجموعة الإحصائية. إعداد مختلفة. دولة البحرين.

(4) تقي، علي (1977) المرأة البحرينية في التعليم والعمل. وزارة العمل والشئون الاجتماعية. البحرين الطبعة الثانية صفحة(1). ورد في أمين،فاروق 1983. دراسة حول واقع الأسرة البحرينية، جمعية الاجتماعيين البحرينية صفحة 18.

(5) الزياني ، أفنان "المرأة والاقتصاد العربي : تجربة البحرين" .

المراجع الأجنبية

(1) Al Sadiq, Abdulla (1990), joint Jentures and Industrialisation in Bahrain, Ph. Thesis, University of Lancater.

(2) Becker, Gary (1993), Human Capital. The University of Chicage Press, Chicago, USA., P. 19.

(3) Buvinic, Mayra (1976) Women and World Development: An Annotated Bibligraphy, American Association for the advancement of Science and Overseas Development Council, Washington, Dc. Cited in Nugent, Jeffrey and Thomas, Theodre (1985) Bahrain and the Gulf. Groom Helm Ltd. P.56.

(4) Goh, chor-Ching, (1998) Measuring the Trade off: An Analysis of Family Size and Schooling Attainment in Malaysia. The Singapore Economic Review. April.